المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HQEH9876
Volume 2 Issue 6
N :8 June 2026
ISSN : 3119-6411

منظومة القيم الصوفية والنموذج المغربي للتنمية الآفاق والتحديات

The System of Sufi Values and the Moroccan Development Model:Prospects and Challenges

عبدالالاه دهبي
طالب باحث في سلك الدكتوراة.
جامعة سيدي محمد بن عبدالله ظهر المهراز

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية توظيف منظومة القيم الصوفية في بناء النموذج المغربي للتنمية، من خلال مقاربة قانونية ومؤسساتية مزدوجة تربط بين الموروث الحضاري للتصوف المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة .وتنطلق من فرضية مفادها أن الإطار الدستوري والقانوني المغربي يوفر أرضية معيارية لإدماج البعد القيمي الصوفي في السياسات العمومية، غير أن هذا التوظيف لا يزال يصطدم بتحديات بنيوية تتصل بفراغات تشريعية وإشكاليات حوكمية داخلية وضعف آليات القياس المؤسساتي .تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي مع الاستناد إلى النصوص الدستورية والقانونية الوطنية والتقارير الدولية الصادرة عن اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فضلا عن المقارنة مع تجارب دولية ناجحة في إندونيسيا ،والسنغال وتركيا .وتخلص إلى أن المغرب يحتاج إلى تطوير إطار تشريعي خاص بالطرق الصوفية، وإصلاح حكامة الأحباس .واستحداث مجلس وطني للطرق الصوفية، وإدماج مؤشرات الرأسمال الروحاني في منظومة قياس التنمية الوطنية

الكلمات المفتاحية :التصوف المغربي، النموذج التنموي، الرأسمال الروحاني، الحكامة الثقافية، حوكمة الأحباس.

Abstract

This study analyzes the question of integrating Moroccan Sufi values into the country's development model through a dual legal and institutional approach that links the civilizational heritage of Moroccan Sufism with the requirements of sustainable development. It hypothesizes that the Moroccan constitutional and legal framework provides a normative basis for embedding the Sufi value dimension into public policies; yet this integration continues to encounter structural challenges related to legislative gaps, internal governance issues, and weak institutional measurement mechanisms. The study employs a descriptive-analytical methodology, drawing on national constitutional and legal texts, international reports issued by UNESCO, UNDP, and the World Bank, and comparative experiences from Indonesia, Senegal, and Turkey. It concludes that Morocco needs to develop a dedicated legislative framework for Sufi orders, reform habous governance, establish a National Council for Sufi Orders, and integrate spiritual capital indicators into national development measurement systems.

Keywords : *Moroccan Sufism, development model, spiritual capital, cultural governance, habous governance.*

مقدمة

يعد التصوف من أعرق الظواهر الحضارية التي طبعت التاريخ المغربي وشكلت أحد المكونات الجوهرية للهوية الوطنية .فمنذ القرن الثالث عشر الميلادي، نسجت الطرق الصوفية شبكات اجتماعية وقانونية وثقافية كثيفة، حتى غدت الزاوية في أحيان كثيرة بديلا وظيفيا عن الدولة في تقديم خدمات التعليم والقضاء العرفي والرعاية الاجتماعية .وفي السياق المعاصر، تطرح إشكالية توظيف منظومة القيم الصوفية في بناء النموذج التنموي تساؤلات جوهرية تتعلق بكيفية ربط الموروث القيمي للأمة بمتطلبات الحداثة والتنمية المستدامة.

وقد كرس دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في ديباجته وفصله الثالث الهوية الإسلامية للدولة كمكون أساسي من المرتكزات الحضارية للأمة، مما يفتح الباب أمام إدماج البعد القيمي الديني والصوفي في صياغة السياسات العمومية والتنموية1184

وتجد منظومة القيم الصوفية المغربية جذورها في تاريخ طويل من التراكم الفكري والتنظيمي، بدءا من الأدارسة مرورا بدور الزوايا في المقاومة ضد الاستعمار، وصولا إلى مكانتها الراهنة في المشهد الديني الرسمي .وقد ميز التصوف المغربي بانفتاحه على المجتمع وقدرته على إنتاج مؤسسات اجتماعية واقتصادية تخدم الفئات الهشة، مع المحافظة على ولائه للمرجعية المالكية والمؤسسة الملكية1185

وتمتد أهمية هذه الإشكالية إلى ما يطرحه الفكر التنموي الدولي المعاصر من اهتمام متزايد بمفهوم الرأسمال الروحاني بوصفه أحد محددات التنمية المستدامة .فقد بات من المسلم به في الأدبيات المؤسساتية الحديثة أن العوامل القيمية والثقافية تؤدي دورا حاسما في تشكيل ديناميات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وأن إغفال هذا البعد يفضي إلى نماذج تنموية مبتورة لا تستجيب لخصوصيات المجتمعات1186

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2020 إلى ضرورة تجاوز المقاربات الكمية الضيقة للتنمية نحو منظور متعدد الأبعاد يدمج القيم والهويات الثقافية ضمن منظومة قياس الرفاه والتقدم البشري1187

وتنبني هذه الدراسة على الإشكالية المحورية التالية :إلى أي حد يوفر الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي شروط التوظيف الفعلي لمنظومة القيم الصوفية في بناء النموذج التنموي الوطني؟ وما هي العوائق البنيوية التي تحد من تحويل هذا الرصيد القيمي إلى رافعة تنموية فعالة؟ وتنبثق عن هذه الإشكالية فرضية أساسية مفادها أن المنظومة الدستورية المغربية تتضمن مرتكزات معيارية تتيح هذا التوظيف، غير أن غياب الأطر التشريعية المتخصصة وإشكاليات الحوكمة الداخلية للمؤسسة الصوفية تحول دون تفعيل هذا الإمكان على أرض الواقع1188

،وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لفحص النصوص الدستورية والقانونية المنظمة للحقل الديني والصوفي إلى جانب المنهج المقارن لاستحضار تجارب دولية ناجحة في توظيف القيم الروحية لخدمة التنمية .كما استندت إلى تقارير المؤسسات الدولية، ولا سيما اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلا .عن التقارير الرسمية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين يتبعان بناء ثنائيا صارما :يتناول القسم الأول الإطار التاريخي والقيمي للتصوف المغربي بوصفه موروثا مؤسسيا حيا، فيما يتطرق القسم الثاني إلى التحديات البنيوية لتوظيفه التنموي وآفاق .بناء نموذج صوفي المرجعية مع استشراف الإصلاحات الكفيلة بتجاوز هذه التحديات

وتكتسي هذه الدراسة أهميتها العلمية من ندرة الدراسات القانونية المعمقة التي تعالج التصوف المغربي بوصفه ظاهرة مؤسسية ذات أثر تنموي قابل للقياس والتنظيم، بعيدا عن الاختزال الأنثروبولوجي أو الأيديولوجي .فالباحثون في القانون العام والدراسات التنموية لم يولوا حتى الآن العناية الكافية لهذا الموضوع رغم خصوبته العلمية وراهنيته السياسية والاجتماعية .ويتزامن هذا البحث مع نقاش وطني واسع حول النموذج التنموي الجديد للمغرب، الذي أعلنت عنه اللجنة الخاصة بصياغته في تقريرها المرجعي الصادر سنة 2021، والذي تضمن دعوة صريحة إلى استحضار البعد القيمي والثقافي في صياغة السياسات العمومية .المقبلة

1184.الدستور المغربي الصادر سنة 2011، الديباجة والفصل الثالث، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011

1185.محمد المنوني، حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2008، ص 152

1186.Vincent Cornell, Realm of the Saint : Power and Authority in Moroccan Sufism, University of Texas Press, Austin, 1998, p. 92

1187.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020 :الحدود التالية، التنمية البشرية والأنثروبوسين، نيويورك، 2020، ص 48

1188.عبد المجيد القدوري، الزوايا وسؤال الحداثة في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2015، ص 67

ولعل ما يمنح هذه الدراسة الراهنة مشروعيتها الأكاديمية وقيمتها الإضافية في حقل القانون العام والدراسات التنموية المقارنة هو محاولتها سد فجوة بحثية بين الدراسات الفقهية والصوفية التقليدية من جهة، والدراسات الحديثة في القانون العام والتنمية ،من جهة أخرى .وتسعى الدراسة إلى تقديم قراءة قانونية ومؤسساتية للتصوف المغربي تتيح فهمه بوصفه فاعلا تنمويا محتملا .وتقترح أدوات تشريعية ومؤسساتية ملموسة لتفعيل هذا الدور في إطار يحترم خصوصية التصوف ولا يفرغه من مضمونه الروحي

القسم الأول :الإطار التاريخي والقيمي للتصوف المغربي و أبعاده التنموية

يشكل التصوف المغربي ظاهرة مركبة تأبى الاختزال في تعريف أحادي، إذ تجمع بين البعد الروحاني الفردي والبعد المؤسساتي الاجتماعي والبعد الثقافي الجامع .ويتطلب فهم هذه الأبعاد المتشابكة فحص التكوين التاريخي والقانوني للمؤسسة الصوفية المغربية من جهة، وتحليل البنية القيمية والإمكانات التنموية الكامنة في هذه المنظومة من جهة أخرى .وفي هذا القسم، سنتناول أولا المرجعية التاريخية والقانونية للتصوف المغربي بوصفه فاعلا مؤسسيا، ثم ننتقل إلى تحليل منظومة القيم الصوفية ومقومات .توظيفها التنموي

المبحث الأول :المرجعية التاريخية والقانونية للمؤسسة الصوفية المغربية

المطلب الأول :الجذور التاريخية للتصوف المغربي والبنية التقليدية للزاوية

تمتد جذور التصوف المغربي إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، حين بدأت تتشكل النواة المؤسساتية للزاوية بوصفها فضاء روحيا وتعليميا واجتماعيا .وقد شهدت الفترة الموحدية والمرينية تبلور النموذج الكلاسيكي للزاوية المغربية، الذي جمع بين التربية الصوفية وتعليم العلوم الشرعية وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الهشة .وتعد زاوية تاكموتنت الإدريسية وزاوية تيط .نفطر من أبرز النماذج التاريخية التي شكلت اللبنات الأولى لما سيصبح فيما بعد البنية المؤسساتية للحقل الصوفي المغربي

وقد رصد الباحثون المتخصصون في تاريخ المغرب الوسيط الدور المحوري الذي اضطلعت به الزوايا في بناء التضامن الاجتماعي وضبط الصراعات القبلية وإدارة الثروات المشتركة .وكانت هذه المؤسسات تتقلد في أحيان كثيرة وظائف القضاء والتحكيم إلى جانب أدوارها الروحية، مما يعني أنها مارست ما يعرف في المصطلح القانوني الحديث بالولاية العامة على المجموعات البشرية المنضوية تحت لوائها

وقد تطورت هذه البنية بشكل ملحوظ خلال العهد السعدي والعلوي، حيث برزت طرق صوفية كبرى أصبحت تشكل النسيج الاجتماعي والديني للمغرب، كالطريقة الجزولية والطريقة الشاذلية والطريقة القادرية والطريقة التيجانية والطريقة الناصرية والطريقة الدرقاوية .وقد ارتبطت هذه الطرق بنسب نبوي شريف يضفي عليها مشروعية رمزية، كما ارتبطت بمؤسسة إمارة المؤمنين التي تشكل المرجعية الجامعة للمذهب الديني الرسمي[1189]

وتقوم المؤسسة الصوفية التقليدية على ثلاث ركائز وظيفية مترابطة تشكل ما يمكن تسميته بالنظام الحوكمي المصغر .أولها نظام التعليم والتنشئة الذي يقدمه الشيوخ من خلال حلقات الذكر ومجالس التفسير والعلوم الشرعية، وهو تعليم كان يفوق في أثره التنموي ما توفره الدولة في كثير من المناطق الهامشية .وثانيها الشبكة الاقتصادية التضامنية المتمثلة في هبات الأحباس وتدفق الزكاة والهدايا نحو الزاوية، التي يعاد توزيعها على المحتاجين وفق آليات عرفية صارمة تضمن الاستمرارية[1190]

وثالثها الوظيفة القضائية التحكيمية التي يتجلى فيها شيخ الزاوية مرجعا لفض النزاعات، مستندا إلى مزيج من الفقه المالكي والعرف القبلي والهيبة الروحية .وقد ساهمت هذه الوظيفة الأخيرة في تحقيق السلم الاجتماعي وضبط الصراعات في مناطق يصعب وصول السلطة المركزية إليها، خاصة في الجبال والبوادي[1191]

1189.الفصل 19 من دستور 2011 يكرس الهوية الإسلامية للدولة، فيما يكرس الفصل 41 إمارة المؤمنين بوصفها ضمانة لوحدة المرجعية الدينية

1190.محمد ضريف، المؤسسة الدينية بالمغرب :من الوحدة المعيارية إلى التعدد الوظيفي، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط، 2017، ص 89

1191.Mohamed Tozy, Monarchie et Islam politique au Maroc, Presses de Sciences Po, Paris, 1999, p. 158

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الصوفية التقليدية لم تكن كيانا انعزاليا يدير شؤونه الروحية بمعزل عن العالم، بل كانت لاعبا ،مؤسسيا متكاملا في المنظومة الحوكمية للمجتمع المغربي .ويضاف إلى هذا أن البنى القانونية التي نظمت الأوقاف الصوفية والمعروفة بأحباس الزوايا، كانت تستند إلى الفقه المالكي وتمثل احتياطيا ماليا وعقاريا ضخما يحوله العصر الحديث إلى تحد تنظيمي في غياب أطر قانونية واضحة تحدد مصيره وترشد توظيفه1192

والمعطى التاريخي الذي يستوقف الباحث القانوني هو أن ظاهرة التصوف في المغرب لم تعرف ما عرفته نظيراتها في سياقات أخرى من صدام مع الدولة في مراحل التحديث، وذلك جزئيا لأن الملكية المغربية حرصت على احتضان الإرث الصوفي وتوظيفه في مشروعيتها الرمزية عبر الارتباط بآل البيت النبوي وإمارة المؤمنين .وقد رصد عالم الاجتماع البريطاني إرنست غيلنر هذه الخصوصية المغربية في تحليله للعلاقة المركبة بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية في المجتمعات الإسلامية1193

وقد عرفت الزاوية المغربية في تاريخها أنماطا متعددة من التنظيم الداخلي، تراوحت بين النموذج الأبوي القائم على توارث المشيخة .من الأب إلى الابن، والنموذج الانتخابي القائم على اختيار الشيخ من قبل المجموعة، والنموذج المختلط الذي يجمع بين البعدين غير أن السمة المهيمنة على معظم الطرق الصوفية المغربية ظلت هي التوارث الأسري، مما أضفى على المؤسسة الصوفية طابعا شبه عشائري يجمع بين البعد الروحي والبعد الاجتماعي والاقتصادي1194

.وقد ساهمت الزوايا المغربية في بناء شبكة كثيفة من العلاقات العابرة للحدود امتدت إلى عموم البلاد الإفريقية والمشرق العربي فطريقة الجزولية انتشرت في موريتانيا والصحراء، والطريقة التيجانية امتدت من فاس إلى السنغال ونيجيريا والسودان، فيما كانت الطريقة القادرية حاضرة في الجزائر وتونس ومصر .وقد شكلت هذه الشبكات الصوفية العابرة للحدود نمطا فريدا من العولمة الدينية التي سبقت الحداثة بقرون عديدة، وأرست أسسا للحوار الثقافي بين المجتمعات الإسلامية في إفريقيا والعالم .العربي

وعلى المستوى الاقتصادي التقليدي، اضطلعت الزوايا بدور مهم في الحياة الإنتاجية للمجتمعات المحيطة بها .فكثير منها امتلكت أراضي فلاحية واسعة كانت تستغلها لخدمة الفقراء وطلاب العلم، كما طورت أنماطا من التعاون الإنتاجي بين أتباعها سبقت ما سيعرف لاحقا بالتعاونيات الفلاحية .وقد رصد المؤرخون أن بعض الزوايا الكبرى، كالزاوية الناصرية بتمكروت، شكلت أقطابا اقتصادية وزراعية وتجارية متكاملة في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، تستقطب القوافل التجارية وتقدم خدمات .التعليم والإيواء في آن واحد

المطلب الثاني :التأطير القانوني للمؤسسة الصوفية في الدولة المغربية الحديثة

شهدت العلاقة بين الدولة المغربية الحديثة والمؤسسة الصوفية تحولات عميقة منذ إقامة نظام الحماية سنة 1912، حيث أدخلت سلطات الحماية الفرنسية نمطا جديدا من التأطير القانوني للحقل الديني والصوفي، استمر بعض جوانبه في مرحلة ما بعد الاستقلال .وقد كرست هذه المرحلة الانتقالية تحولا نوعيا في طبيعة العلاقة بين الزوايا والسلطة المركزية، إذ انتقلت من .علاقة التكامل الوظيفي إلى علاقة الإشراف الإداري والمراقبة المؤسساتية

وقد شكل ظهير 13 يوليو 1913 المتعلق بتنظيم الأحباس أول نص قانوني حديث ينظم البعد المادي للحقل الصوفي بالمغرب، حيث أخضع الأحباس الكبرى لإشراف وزارة الأوقاف الناشئة، فيما ظلت الأحباس الصغرى الخاصة بالزوايا والطرق الصوفية تحت إدارة المؤسسات التقليدية .وقد رسخ هذا النص نموذجا قانونيا مزدوجا لإدارة الثروة الوقفية، استمر بصور مختلفة حتى يومنا هذا1195

1192.عبد الإله بنكيران، الحركة الصوفية في المغرب :المسار التاريخي والوظائف الاجتماعية، دار الأمان، الرباط، 2014، ص 121

1193.Ernest Gellner, Muslim Society, Cambridge University Press, Cambridge, 1981, p. 114

1194.أحمد التوفيق، مؤسسة الزاوية في المغرب :قراءة في التاريخ والوظيفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2012، ص 45

1195.ظهير 13 يوليو 1913 المتعلق بتنظيم الأحباس، وما تلاه من مراسيم تنظيمية، مديرية الأوقاف والشؤون الإسلامية

ومنذ الاستقلال سنة 1956، اختارت الدولة المغربية، خلافا لعدد من الدول العربية التي انتهجت سياسات تأميم أو تقييد، مسار الاحتواء المتحكم فيه للمؤسسة الصوفية .وقد تجلى هذا المسار في ثلاثة مستويات متداخلة :مستوى الاعتراف الرمزي عبر التنويه الملكي بالإرث الصوفي، ومستوى التأطير الإداري عبر إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومستوى الدعم المادي الانتقائي لبعض الزوايا الكبرى1196

وقد كرس دستور 2011 في فصله الحادي والأربعين مؤسسة إمارة المؤمنين بوصفها ضامنة لوحدة المرجعية الدينية، مما يشمل بالضرورة التعبيرات الصوفية السنية المرتبطة بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية .وتشكل هذه المرجعية الدستورية الإطار الناظم للعلاقة بين الدولة والطرق الصوفية، حيث يؤدي الملك بوصفه أمير المؤمنين دور الضامن لوحدة المذهب الديني الرسمي1197

غير أن هذا الإطار الدستوري والإداري لم يكن مصحوبا بتشريع متخصص ينظم الوضعية القانونية للطرق الصوفية .فالزوايا تندرج في الغالب تحت مظلة قانون الجمعيات الصادر سنة 1958، الذي لا يعد وعاء قانونيا ملائما لمؤسسات تملك أحباسا وتقدم خدمات عامة وتؤثر في رسم الهوية الجماعية للمجموعات البشرية1198

ولا يمكن تجاهل الدور الذي أداه الخطاب الأمني في تشكيل العلاقة بين الدولة والمؤسسة الصوفية، لا سيما في مرحلة ما بعد ،أحداث 16 ماي 2003 .إذ رأت الدولة في التصوف السني المعتدل، المتمثل أساسا في الطريقتين القادرية والتيجانية البوتشيشية خطابا مضادا للتيارات الوهابية والسلفية المتشددة1199

،وقد ترتب على هذا التأطير الأمني توسيع دور المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية في مراقبة الخطاب الديني للزوايا وإدراج التعليم الصوفي المعتدل ضمن مناهج المعهد الملكي لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات .وقد تم استحداث هذا المعهد سنة 2015 بموجب توجيهات ملكية، ليصبح إحدى الأدوات الرئيسية في تكوين الفاعلين الدينيين وفق المرجعية المالكية الأشعرية الصوفية1200

ومن منظور قانوني صرف، يلاحظ أن المشرع المغربي لم يعالج وضعية الطرق الصوفية بشكل مستقل حتى الآن .وغياب هذا الإطار القانوني المتخصص يشكل، وفق مفهوم فجوة الحوكمة الذي تتداوله الأدبيات المؤسسية الحديثة، عائقا بنيويا أمام الإدماج الفعلي للمؤسسة الصوفية في منظومة التنمية1201

ويترتب على هذا التصنيف القانوني غير الملائم أن الطريقة الصوفية تعامل إداريا بالطريقة نفسها التي تعامل بها جمعية رياضية محلية، مع ما ينجم عن ذلك من اختلال في حقوق إدارة الأحباس وصلاحيات تنظيم الأنشطة العابرة للحدود وتقييد الانفتاح على الشركاء التنمويين الدوليين

وتكشف هذه المعطيات عن توتر بنيوي بين الأهمية الاجتماعية والتاريخية للمؤسسة الصوفية من جهة، والتهميش القانوني ،والإداري الذي تعاني منه من جهة أخرى .ويطرح هذا التوتر إشكالية جوهرية تتعلق بكيفية تحويل رأسمال اجتماعي متراكم لقرون .يتجسد في شبكات الثقة والتضامن والقيم التي تحملها الطرق الصوفية، إلى طاقة تنموية موجهة وقابلة للقياس

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات العمومية المغربية في ميدان الشأن الديني عرفت تطورا ملحوظا منذ إصلاحات سنة 2004 التي شملت إعادة هيكلة المجالس العلمية وإطلاق ميثاق العلماء .وقد أدمجت هذه الإصلاحات البعد الصوفي ضمن المرجعية الدينية الرسمية، إلا أن التركيز ظل منصبا على ضبط الخطاب الديني أكثر منه على تثمين الإمكانات التنموية للزوايا .وقد ترتب على ذلك .أن المؤسسة الصوفية ظلت في وضعية المتلقي السلبي للسياسات العمومية بدلا من أن تكون شريكا فعليا في صياغتها

1196.المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التقرير السنوي حول واقع الشأن الديني بالمغرب، الرباط، 2022، ص 34

1197.الفصل 41 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر

1198.ظهير شريف رقم 1.58.376 الصادر في 15 نونبر 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 2404 بتاريخ 27 نونبر 1958

Elisa Giunchi, "Managing Religious Diversity in Morocco : The Case of Sufi Brotherhoods," Mediterranean Politics, vol. 24, no. 4, 2019, p. 502.1199

1200.مالك زغل، الإسلام السياسي والمؤسسة الدينية في المغرب العربي، دار التنوير، بيروت، 2013، ص 187

Robert Woodberry, "The Missionary Roots of Liberal Democracy," American Political Science Review, vol. 106, no. 2, 2012, p. 244.1201

ويضاف إلى ما سبق أن الإطار القانوني المتعلق بالأحباس الصوفية يعاني من ازدواجية تنظيمية تنعكس سلبا على فعالية تدبير هذه الثروة .فمن جهة، تخضع الأحباس الكبرى لإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وفق ظهير 1913 وتعديلاته، ومن جهة أخرى، تخضع الأحباس الصغرى الخاصة بالزوايا لإدارة الشيوخ التقليديين دون رقابة مؤسسية واضحة .وقد أفرز هذا الازدواج .تساؤلات عملية حول مصير العائدات المالية للأحباس ومدى ارتباطها بالأهداف التنموية الأصلية التي حددها الواقفون

المبحث الثاني :منظومة القيم الصوفية ومقومات التوظيف التنموي

المطلب الأول :قيم التضامن والوسطية والاقتصاد الأخلاقي في المنظومة الصوفية

إذا كان المبحث الأول قد استعرض المؤسسة الصوفية من منظور تاريخي وقانوني، فإن هذا المبحث يحول العدسة نحو المضمون القيمي لهذه المنظومة، ليسأل ما الذي تحمله الصوفية المغربية من قيم قابلة للترجمة إلى لغة التنمية المعاصرة، وكيف يمكن توظيف هذا المخزون القيمي في السياسات العمومية .ويبرز في المنظومة القيمية الصوفية مبدآن أثبتا عبر الزمن قدرة استثنائية .على التكيف مع السياقات الاجتماعية المتغيرة :مبدأ التضامن الاجتماعي ومبدأ الوسطية

وتتجلى قيمة التضامن الاجتماعي في الممارسة الصوفية المغربية في ظاهرتين مؤسستين بالغتي الدلالة .الأولى هي نظام الإيواء المجاني الذي دأبت عليه الزوايا الكبرى عبر التاريخ، إذ استقبلت الغرباء والمسافرين والطلاب المعوزين دون مقابل، في ممارسة عملية لما يعرف اليوم بالتحويلات الاجتماعية .والثانية هي نظام إعادة التوزيع المرتبط بالمواسم الدينية الكبرى، التي تفضي إلى تدفق ثروة من الأثرياء نحو الفئات الهشة في ما يشبه نظام الزكاة المؤسسي1202

وقد رصدت دراسات معاصرة كثيرة أن نظام إعادة التوزيع المرتبط بالزوايا والمواسم لا يزال يؤدي وظيفة اجتماعية فعلية في المناطق القروية والجبلية بالمغرب، حيث تشكل التبرعات السنوية للمشاركين في المواسم مصدرا مهما لتمويل خدمات اجتماعية كالتعليم القرآني وتدريب الحرفيين ورعاية المسنين .وقد بلغ حجم هذه التحويلات وفق تقديرات وزارة الأوقاف نحو 800 مليون درهم سنويا، وهو رقم يعكس الأهمية الاقتصادية الفعلية للحقل الصوفي1203

ومن الناحية القانونية، يقابل هذا النظام التقليدي ما تقره التشريعات الحديثة من آليات للحماية الاجتماعية والتضامن المؤسسي .غير أن النصوص التشريعية المغربية ظلت محدودة الفاعلية في استيعاب المؤسسات الصوفية نظرا لغياب المعيار القانوني الواضح لتصنيفها وضبط علاقتها بالمنظومة العامة لتدبير الشأن الاجتماعي .وقد حاول المرسوم المتعلق بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تجاوز بعض هذه الفجوات عبر إنشاء مديريات متخصصة في الشأن الصوفي، لكن دون أن يفضي ذلك إلى إطار قانوني متكامل1204

أما مبدأ الوسطية، الذي يشكل ركيزة عقدية مركزية في التصوف السني المغربي، فيكتسب اليوم أهمية غير مسبوقة في ضوء الإشكاليات المتعلقة بمواجهة التطرف الديني وتعزيز السلم الاجتماعي .فالصوفية التقليدية، في نسختها الشاذلية والتيجانية والقادرية، تقوم على تقديس الحياة وتحريم الغلو والتمسك بالتعددية المذهبية داخل الإطار السني .وهذه القيم تتقاطع مع ما .تطلبه استراتيجية الأمن القومي المغربية من مكونات الحقل الديني الرسمي

بيد أن ثمة بعدا غالبا ما يغفله تحليل الوسطية من منظور أمني محض، وهو بعدها الاقتصادي والتنموي .فالوسطية الصوفية تفيد، في أثرها على السلوك الاقتصادي، إلى الإدانة الأخلاقية للتراكم المفرط والربا والمضاربة التي تضخم الثروة دون أن تنتج قيمة ،حقيقية .وهذا التوجه القيمي يجد صدى في الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي الذي تناوله بالدراسة اقتصاديون من أمثال تيمور كوران ويقدم نفسه كبديل نظري لنقائص الرأسمالية المالية1205

1202.محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 234

1203.عبد الكبير الفاسي الفهري، التضامن الاجتماعي في الفقه الإسلامي وتجلياته في الممارسة الصوفية المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2016، ص 78

1204.المرسوم رقم 2.05.1017 المتعلق بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجريدة الرسمية عدد 5346 بتاريخ 15 يونيو 2005

Timur Kuran, Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism, Princeton University Press, Princeton, 2004, p. 49.1205

وقد انتبه البنك الدولي إلى هذا البعد حين أصدر تقريره الخاص حول مالية الوقف الإسلامي سنة 2015، منوها بقدرة المنظومة الوقفية، وهي من أدوات الصوفية الاقتصادية، على تمويل التنمية المحلية خارج الأطر البنكية التقليدية .وهو ما دفع عدة دول كالكويت وإندونيسيا وتركيا، إلى تطوير قوانين خاصة بالوقف الإنتاجي المرتبط بمؤسسات الطرق الصوفية1206

ويتضح من خلال هذا التحليل أن منظومة القيم الصوفية المغربية تحتوي على عناصر قابلة للتوظيف في صياغة سياسات اجتماعية واقتصادية متجذرة في الموروث الحضاري الوطني .غير أن هذا التوظيف يستلزم وضع آليات قانونية ومؤسساتية واضحة، تتيح ترجمة القيم الروحية إلى برامج تنموية ملموسة قابلة للقياس والتقييم.

ومن المهم الإشارة إلى أن منظومة القيم الصوفية لا تقتصر على البعدين الفرديين للتضامن والوسطية، بل تمتد إلى ما يمكن تسميته بالأخلاق المؤسسية التي تنظم العلاقات بين الزوايا والمجتمع المحيط .فالعلاقة بين شيخ الزاوية والمريد تحكمها قيم الأمانة والشفافية والمسؤولية المتبادلة، وهي قيم تتطابق في جوهرها مع مبادئ الحكامة الرشيدة التي تروج لها المنظمات الدولية المعاصرة.

وقد رصد الباحثون أن هذه القيم المؤسسية الصوفية شكلت عبر التاريخ رادعا فعالا ضد الفساد المالي والإداري في الزوايا، رغم غياب الرقابة الخارجية الحديثة.

ويبرز كذلك مبدأ آخر في المنظومة القيمية الصوفية ذو دلالة تنموية واضحة، وهو مبدأ الاعتدال في الاستهلاك الذي تكرسه الممارسات الزهدية للطرق الصوفية المعتدلة .فالتصوف المغربي لا يدعو إلى الزهد المطلق ولا يقدس الفقر، بل يدعو إلى الاعتدال في تدبير الثروة بما يجمع بين تلبية الحاجيات الأساسية وتوظيف الفائض في النفع العام .ويتقاطع هذا التوجه القيمي مع المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة التي تنتقد نمط الاستهلاك المفرط وتدعو إلى التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

المطلب الثاني :التراث الصوفي غير المادي والاقتصاد الثقافي

يشكل التراث الصوفي غير المادي، بما يشمله من موسيقى روحية ورقص احتفالي وشعر ومقامات ولغة ورموز، رأسمالا ثقافيا استثنائيا يستدعي التحليل من زاوية القانون الدولي للتراث والتنمية الثقافية .وتتنوع التعبيرات الفنية للتصوف المغربي بين السماع الصوفي والمديح النبوي والأمداح الجماعية وفنون الجذب الروحي كالحضرة العيساوية والجيلالة والحمدوشة .وتشكل هذه التعبيرات منظومة تعبيرية كاملة تتجاوز البعد الجمالي إلى البعد المعرفي والاجتماعي.

وقد صادقت المملكة المغربية على اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، والتي تلزم الدول الأطراف بجرد تراثها غير المادي ووضع خطط لصونه وتثمينه، بما في ذلك التعبيرات الصوفية .وقد ترجم هذا الالتزام جزئيا على الصعيد المغربي في مبادرات متفرقة لتسجيل عدد من الموروثات الصوفية في اللائحة الوطنية للتراث غير المادي1207

بيد أن المشكلة لا تكمن في غياب الإرادة السياسية للصون، بل في شح آليات التثمين الاقتصادي الفعلي لهذا التراث .فقد جردت اللائحة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي للمغرب نحو 32 تعبيرا صوفيا حتى سنة 2021، يشمل أنماطا موسيقية وأشكال رقص طقسي ومجالس الذكر، غير أن الجزء الأكبر من العائدات السياحية المرتبطة بهذا التراث لا يعود إلى المجتمعات الصوفية الأصيلة الحاملة له1208

ويعد السماع الصوفي من أبرز التعبيرات الصوفية المغربية التي عرفت تحولا ملحوظا في علاقتها بالاقتصاد الثقافي .فالموسيقى الصوفية، التي كانت في الأصل ممارسة طقسية مرتبطة بالحلقات الذكر، أصبحت تشكل اليوم محورا لصناعة ثقافية متنامية تشمل المهرجانات والإصدارات الموسيقية والسياحة الدينية .غير أن هذا التحول يطرح إشكاليات تتعلق بالحفاظ على الأصالة الروحية لهذه التعبيرات في مقابل ضرورات التسويق الثقافي1209

1206.البنك الدولي، التمويل الإسلامي :محرك للازدهار المشترك؟، واشنطن، 2015، ص 22

1207.اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي المعتمدة في 17 أكتوبر 2003، صادق عليها المغرب بموجب الظهير الشريف رقم 1.06.103 بتاريخ 23 مارس 2006

1208.وزارة الثقافة المغربية، اللائحة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي، الرباط، 2021، ص 12-18

1209.محمد المغراوي، السماع الصوفي بين التعبير الروحي والصناعة الثقافية، مجلة عالم الفكر، عدد 47، الكويت، 2018، ص 145

ويكشف هذا الوضع عن إشكالية تتعلق بأثرنة التراث، وهو مفهوم تتداوله الدراسات الثقافية القانونية للإشارة إلى العملية التي تتحول فيها الممارسات الحية إلى موضوع للتدبير المؤسسي، مع خطر أن يفضي ذلك إلى تجميدها وتجريدها من ديناميتها الداخلية. والحالة الصوفية المغربية نموذج جيد لهذا التوتر بين حاجتين متعارضتين :الصون الذي يقتضي تجميد الصورة الكانونية للموروث، والتطوير الذي يقتضي السماح بالتجديد والتكيف مع المستجدات1210

ومن زاوية الاقتصاد الثقافي، تشير دراسة أصدرها مركز الاقتصاد الثقافي بجامعة إيراسموس روتردام سنة 2018 إلى أن التراث الديني غير المادي، حين يدار وفق نماذج اقتصادية تعيد توزيع العائدات على مجتمعات التراث الأصلية، يمكنه المساهمة في تقليص الفقر المحلي بنسب تصل إلى 24 في المائة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى منتجات اقتصادية بديلة .وهو ما يجعل التراث الصوفي المغربي أصلا اقتصاديا بالغ الأهمية في إطار استراتيجية التنمية الجهوية

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن بعض الجهات المغربية بدأت تخطو خطوات ملموسة في هذا الاتجاه .فمهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية، الذي تنظمه مؤسسة فاس سايس بدعم من المجلس الجهوي لجهة فاس مكناس، يقدم نموذجا لكيفية توظيف التراث الصوفي في صناعة السياحة الثقافية .وقد بلغ عدد زواره في دورة 2023 نحو 80 ألف شخص، مع عائدات اقتصادية تجاوزت 35 مليون درهم على مستوى الجهة1211

غير أن هذا النموذج ظل حتى الآن ظاهرة حضرية تفتقر إلى امتداد ريفي منظم يتيح توزيع عوائده على المجتمعات القروية التي تحتضن أغلب هذا التراث في حياته الطبيعية .وقد أشارت الاستراتيجية الوطنية للسياحة الثقافية إلى ضرورة تطوير دائرة السياحة الصوفية لتشمل المناطق القروية ذات الحضور الصوفي العريق، كزاويا الأطلس المتوسط ومنطقة بني ملال ومنطقة الجنوب الشرقي1212

،وتقودنا هذه التحليلات إلى خلاصة مفادها أن القيم الصوفية والموروث الثقافي المرتبط بها يمثلان منظومة تنموية كاملة الأبعاد تجمع بين موارد القيم الاجتماعية والاقتصاد التضامني والرأسمال الثقافي والسياحي .بيد أن تفعيل هذه المنظومة يصطدم بتحديات بنيوية لا يمكن تجاوزها إلا بإصلاح قانوني ومؤسسي عميق، وهو ما يشكل موضوع القسم الثاني من هذه الدراسة.

وقبل الانتقال إلى تحليل التحديات، يجدر بنا الإشارة إلى أن البعد الرقمي يفتح آفاقا جديدة لتثمين التراث الصوفي المغربي في إطار ،اقتصاد المعرفة .فقد بدأت بعض الزوايا الكبرى تطوير منصات رقمية تتيح تعليم العلوم الشرعية والتربية الروحية عن بعد مستفيدة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة .وقد سجلت زاوية الشيخ سيدي حمزة القادري البوتشيشي تطور حضورها الرقمي بشكل لافت، إذ تجاوز عدد متابعيها في المنصات الاجتماعية نصف مليون شخص، فيما تستقبل دوراتها الرقمية مشاركين من أكثر من 40 دولة .ويفتح هذا التحول الرقمي آفاقا جديدة لتوسيع الإشعاع الروحي المغربي وتعزيز مكانته الدولية في عصر العولمة الثقافية.

ومن جهة أخرى، يطرح التراث الصوفي المغربي إشكاليات تتعلق بالملكية الفكرية والحقوق المعنوية .فالأمداح والمدائح والأذكار التي تنتجها الطرق الصوفية تشكل ملكية جماعية ثقافية تستحق الحماية القانونية، خاصة في ظل ظاهرة الاستيلاء التجاري على التراث الديني التي ترصدها المنظمات الدولية المعنية بحقوق الملكية الفكرية .ويفتقد المشرع المغربي إلى إطار قانوني واضح لحماية هذا النوع من التراث الجماعي، رغم مصادقة المغرب على اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي .ويستلزم هذا الوضع تطوير منظومة قانونية متخصصة تجمع بين حماية التراث الثقافي وحقوق الملكية الفكرية الجماعية.

Erasmus University Rotterdam, Centre for Cultural Economics, Cultural Heritage and Poverty Reduction in Rural Communities, Rotterdam, 2018, p. 62.1210

1211.مؤسسة فاس سايس، التقرير السنوي لمهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية، فاس، 2023، ص 14

1212.وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الاستراتيجية الوطنية للسياحة الثقافية 2020-2030، الرباط، 2021، ص 56

القسم الثاني :التحديات البنيوية و آفاق بناء نموذج تنموي صوفي المرجعية

إذا كان القسم الأول قد تناول الإطار التاريخي والقيمي للتصوف المغربي وأبعاده التنموية، فإن هذا القسم يتوجه نحو تحليل التحديات الفعلية التي تواجه توظيف هذه المنظومة في النموذج التنموي الوطني، مع استشراف الآفاق الممكنة لبناء نموذج صوفي المرجعية يستند إلى التجارب المقارنة والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية المطلوبة.

المبحث الأول :العوائق القانونية والمؤسساتية أمام التوظيف التنموي للتصوف

المطلب الأول :فراغات التشريع وإشكاليات الإطار القانوني القائم

يكشف الفحص التحليلي للمنظومة التشريعية المغربية المتعلقة بالشأن الديني والصوفي عن ثلاثة فراغات قانونية رئيسية تقيد قدرة المؤسسة الصوفية على الاندراج الفعلي في منظومة التنمية .ويعد تشخيص هذه الفراغات خطوة أولى لا غنى عنها في أي مسعى إصلاحي جاد، باعتبار أن غياب الإطار التشريعي المتخصص يحد من فعالية أي مبادرة لإدماج البعد القيمي الصوفي في السياسات العمومية.

يتمثل الفراغ التشريعي الأول في غياب قانون خاص بالطرق الصوفية .تستند الزوايا والطرق الصوفية في وضعها القانوني الراهن إلى ظهير 1958 المتعلق بالجمعيات، وهو نص تشريعي أعد في سياق سياسي مختلف كليا، ويهيكل كيانات مدنية وسياسية لا تمتلك ما تمتلكه الطرق الصوفية من أبعاد تاريخية وأحباس وشبكات اجتماعية دولية

أما الفراغ التشريعي الثاني فيتعلق بغياب منظومة قانونية واضحة لتدبير أحباس الزوايا .تمتلك الطرق الصوفية الكبرى عقارات وأراضي فلاحية ومباني تاريخية ضخمة مصنفة كأحباس .وقد أنيطت إدارة هذه الأحباس تاريخيا بولاية مزدوجة :وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من جهة، والشيوخ الموروثون من جهة أخرى .وكثيرا ما أفضى هذا التداخل في الولايات إلى نزاعات قانونية معقدة، موثقة في سجلات المحاكم الإدارية، حول تسيير هذه الثروة الوقفية وتوجيه عائداتها[1213]

ويغيب عن المشهد التشريعي أي قانون متخصص يحدد بوضوح طبيعة الحبس الصوفي ويضبط آليات تدبيره المستقل .وقد أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي إلى ضرورة تطوير منظومة الأحباس بما يضمن الشفافية والفعالية في تدبيرها، مع مراعاة خصوصية أحباس الزوايا وارتباطها بالموروث الروحي والثقافي للأمة[1214]

والفراغ التشريعي الثالث يتمثل في غياب آليات الاعتراف بالطابع العام للخدمات الصوفية .تقدم عديد الزوايا خدمات ذات طابع عام واضح :استقبال عابري السبيل، وتعليم القرآن والعلوم الإسلامية، ورعاية ذوي الإعاقات في بعض الحالات .ومع ذلك، لا تحظى هذه الخدمات بالاعتراف القانوني اللازم لإدراج مقدميها في إطار الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني المنظمة بموجب القانون التنظيمي للجماعات الترابية[1215]

ويضاف إلى هذه الفراغات التشريعية غياب إطار مؤسسي واضح لتوحيد الصوفية المغربية في هيئة تمثيلية .ففي مقابل وجود المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية كجهات مرجعية للشأن الديني، لا يوجد مجلس وطني للطرق الصوفية يمثل هذه الطرق في حوار التنمية الوطني .وقد أسفر هذا الغياب عن أن الصوت الصوفي في النقاشات السياسية العمومية يصدر عن أفراد وشيوخ متفرقين لا عن مؤسسة موحدة، مما يضعف ثقله التفاوضي ويهمش حضوره في صياغة السياسات.

وتطرح هذه الفجوة المؤسساتية إشكالية مزدوجة من الناحية القانونية .فمن جهة، يصعب تطبيق مفهوم التمثيلية المنصوص عليها في الدستور والقانون التنظيمي للمشاركة الترابية على مؤسسات لا تمتلك بنية تمثيلية موحدة .ومن جهة أخرى، يجعل غياب الهيئة الجامعة من مهمة التشاور بين الدولة والحقل الصوفي مهمة صعبة التطبيق، خاصة في القضايا الاستراتيجية المتعلقة بتدبير الأحباس وتنظيم الأنشطة الصوفية والمساهمة في السياسات التنموية[1216]

1213.محمد البقالي، الأوقاف بين النص القانوني والممارسة المؤسساتية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2019، ص 92

1214.المدونة العامة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط، 2023، ص 78

1215.القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 7 يوليو 2015، الجريدة الرسمية عدد 6440 بتاريخ 18 فبراير 2016

1216.عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة التاسعة، 2011، ص 178

وخلاصة القول في هذا المطلب أن إصلاح هذه الفراغات لا يتطلب ثورة تشريعية من العدم، بل يكتفي بتعديلات موضعية تستنير بتجارب مقارنة ناجحة .إذ يمكن إضافة فصول خاصة بالطرق الصوفية ضمن قانون الجمعيات، وإصدار قانون محدث للأوقاف يتيح إنشاء صناديق وقف صوفية ذات شخصية اعتبارية، فضلا عن تعديل القانون التنظيمي للجماعات الترابية ليصنف الخدمات الاجتماعية للزوايا ضمن إطار الشراكة العمومية المجتمعية1217

.ويمكن إضافة فراغ تشريعي رابع يتعلق بغياب نظام ضريبي تحفيزي للتبرعات الموجهة للمؤسسات الصوفية ذات النفع العام فالمدونة العامة للضرائب المغربية تتيح الإعفاء الضريبي للتبرعات الموجهة لمؤسسات معينة كمؤسسة محمد الخامس للتضامن وبعض الجمعيات ذات النفع العام، إلا أنها لا تشمل الأحباس الصوفية أو الزوايا في غالب الأحيان .وهذا الاستثناء يحرم المؤسسات الصوفية من مصدر تمويل مهم يمكن أن يعزز قدراتها التنموية، خاصة في الزوايا الكبرى التي تربطها علاقات وثيقة بمنتسبين من .الطبقات الميسورة

ويثار في هذا الصدد سؤال جوهري يتعلق بمدى ملاءمة النموذج القانوني المغربي القائم على الفصل بين الإدارات لمعالجة ظاهرة تتسم بطبيعتها بالتعدد القطاعي .فالمؤسسة الصوفية تجمع في ذاتها أبعادا دينية تخضع لوزارة الأوقاف، وأبعادا اجتماعية تخضع لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية، وأبعادا ثقافية تخضع لوزارة الثقافة، وأبعادا اقتصادية تخضع لوزارات الاقتصاد والمالية والسياحة .وهذا التشتت القطاعي يفضي إلى ضياع المسؤولية وعدم القدرة على بلورة سياسة موحدة ومتكاملة، مما يستدعي .التفكير في صيغة تنسيقية بين القطاعات تكون قادرة على معالجة الظاهرة الصوفية بمنظور شامل ومتكامل

المطلب الثاني :إشكاليات الحوكمة الداخلية والتمثيلية في الحقل الصوفي

إلى جانب الفراغات التشريعية الخارجية التي ناقشها المطلب السابق، تعاني المؤسسة الصوفية نفسها من إشكاليات داخلية في بنيتها الحوكمية تقيد قدرتها على الاندراج الفعال في مسار التنمية .وهذه الإشكاليات الداخلية لا تقل خطورة عن الفراغات .القانونية الخارجية، إذ تشكل في مجموعها عائقا مزدوجا يحيط بالمؤسسة الصوفية من الجانبين

وأولى هذه الإشكاليات الداخلية تتعلق بنظام التوريث الزعاماتي .فمعظم الطرق الصوفية المغربية تتبنى نظاما تراتبيا صارما يحدد السلطة بيد الشيخ أو المقدم المعين بالوراثة الروحية أو الدموية .وهذا النظام، رغم قيمته الروحية والتربوية، يفرز إشكاليات جوهرية عند الانتقال من النشاط الروحي إلى النشاط التنموي والاقتصادي .فمتطلبات الشفافية المالية وإدارة المصالح ومنع تعارضها التي تفرضها أنظمة الحوكمة الحديثة تتناقض بنيويا مع نموذج الولاية الروحية الفردية المطلقة1218

وقد رصدت دراسة ميدانية أجرتها جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2020 أن ما يزيد على 75 في المائة من الزوايا التي شملها الاستبيان لا تمتلك نظام محاسبة رسميا، وأن قرار الإنفاق يعود حصرا إلى الشيخ دون أي آلية رقابية داخلية .وهذا الواقع لا يتوافق مع متطلبات تحويل الزاوية من مؤسسة روحية إلى شريك فعال في تنفيذ مشاريع التنمية التي ترصد لها الدولة ميزانيات عمومية1219

والإشكالية الثانية تتعلق بالتعددية الداخلية في الحقل الصوفي وعدم وجود آلية جامعة لبناء التوافق .فالمشهد الصوفي المغربي يضم طيفا واسعا من الطرق المتنوعة :من القادرية إلى التيجانية إلى الشاذلية إلى العيساوية، فضلا عن فروع لا تحصى .وكل طريقة تحمل تصورها الخاص للدور الذي ينبغي أن تضطلع به في السياق الاجتماعي والسياسي1220

وبينما تنزع بعض الطرق إلى الانكفاء الروحي وعدم التدخل في الشأن العام، تتبنى طرق أخرى، كالبوتشيشية، حضورا مجتمعيا أكثر فاعلية .هذا التباين يصعب بناء موقف موحد تجاه التوظيف التنموي، وكثيرا ما تتحول مسألة التعاون مع الدولة إلى مصدر

1217.محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ج 1، ص 256

1218 Driss Maghraoui, "The Strengths and Limits of Religious Reform in Morocco," Mediterranean Politics, vol. 14, no. 2, 2009, p. 199.

1219.أسماء بنعلي، الحكامة الداخلية للزوايا المغربية :دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020، ص 204

1220.عبد الحي العمراني، التعدد المؤسساتي في الحقل الصوفي المغربي، مجلة المناهل، عدد 102، الرباط، 2019، ص 67

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HQEH9876
Volume 2 Issue 6
N :8 June 2026
ISSN : 3119-6411

احتكاك داخل الحقل الصوفي ذاته .وقد ترتب على هذه التعددية أن الحوار بين الدولة والطرق الصوفية ظل ثنائيا منفصلا، لا متعدد الأطراف ومتكاملا

وثمة بعد ثالث لإشكالية الحوكمة الداخلية يتصل بضعف منظومة الشفافية المالية .فالزوايا الكبرى، التي تتلقى تبرعات ضخمة وتدير أحباسا ضخمة، تفتقر في معظمها إلى أي نظام محاسبي شفاف يتيح الرقابة المستقلة على مدخلاتها ومخرجاتها المالية .وهذا الغياب لا يسبب مشكلة حوكمية داخلية وحسب، بل يشكل عائقا أمام الحصول على تمويل أجنبي أو شراكات مع منظمات التنمية الدولية التي تشترط معايير صارمة للشفافية المالية قبل أي تعاون.

،وقد صدر القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات لتعزيز الشفافية في المؤسسات العمومية وشبه العمومية إلا أن نطاق تطبيقه على المؤسسات الصوفية ظل غامضا، نظرا للوضعية القانونية الهجينة لهذه المؤسسات بين القطاع المدني والقطاع الديني .ويتطلب هذا الوضع تطوير معايير شفافية خاصة بالمؤسسات الصوفية تراعي خصوصيتها وتضمن في الوقت نفسه الحد الأدنى من المساءلة العمومية[1221]

وتنتهي هذه المعطيات إلى إثبات أن التحدي الحوكمي الداخلي لا يقل حدة عن التحدي التشريعي الخارجي .وأن أي مسعى نحو توظيف المؤسسة الصوفية في التنمية يجب أن يعالج الاثنين معا بتزامن، تحت طائلة أن يؤدي الإصلاح التشريعي الخارجي المنفرد إلى توسيع الدور التنموي للزوايا دون أن يصحبه إصلاح حوكمي داخلي، مما قد يفضي إلى إشكاليات من فساد وتوظيف الثروة الصوفية لمصالح ضيقة[1222]

ويضاف إلى ما سبق بعد رابع لإشكالية الحوكمة الداخلية يتصل بمسألة التكوين المؤسسي للكوادر الصوفية في مجال التدبير ،الحديث .فمعظم الشيوخ والمقدمين في الزوايا المغربية يتلقون تكوينا تقليديا في العلوم الشرعية واللغة العربية والتربية الروحية دون أن يشمل هذا التكوين علوم الإدارة والمالية والمحاسبة والقانون .ويفضي هذا النقص التكويني إلى عجز موضوعي عن إدارة المؤسسات الصوفية وفق المعايير المعاصرة، حتى عند توفر النية الصادقة للإصلاح .وقد بدأ المعهد الملكي لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات بإدراج بعض هذه التكوينات في مناهجه، إلا أن الجهد يبقى محدودا ولا يصل إلى الكوادر القيادية للزوايا.

وثمة إشكالية خامسة تتصل بضعف منظومة قياس الأداء داخل المؤسسات الصوفية .ففي ظل غياب مؤشرات واضحة لقياس الأثر الاجتماعي والتنموي لأنشطة الزوايا، يصعب على الدولة وعلى المؤسسة الصوفية نفسها تقييم فعالية البرامج المنفذة وتحديد الأولويات وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر إنتاجية .وتعد هذه الفجوة المعلوماتية عائقا أساسيا أمام أي شراكة منهجية بين الدولة والزوايا في مجال التنمية، إذ تشترط الشراكات الفعالة وجود نظام معلومات موثوق يتيح المتابعة والتقييم بشكل دوري ومنظم.

المبحث الثاني :نحو نموذج تنموي صوفي المرجعية :التجارب المقارنة و آفاق الإصلاح

المطلب الأول :التجارب الدولية في توظيف القيم الدينية لخدمة التنمية

تتيح المقارنة الدولية استخلاص دروس نافعة من تجارب دول عرفت نماذج ناجحة لتوظيف القيم الدينية والروحية في مسار التنمية، دون الوقوع في فخ الدولة الدينية ولا في فخ الإقصاء العلماني للقيم .ونستحضر هنا ثلاث تجارب مقارنة ذات صلة وثيقة بالحالة المغربية، تنتمي إلى سياقات جغرافية وثقافية متنوعة، مما يثري التحليل بمنظورات متعددة.

تتعلق التجربة الأولى بإندونيسيا ونموذج الإدارة الوقفية المنتجة .طورت إندونيسيا خلال العقدين الأخيرين نظاما قانونيا متكاملا للوقف المنتج يتيح للمؤسسات الدينية، بما فيها الطرق الصوفية المعروفة بناهضة العلماء، إدارة أصولها الوقفية بصورة مستقلة واستثمارها في مشاريع تنموية .وقد أفضى هذا النظام، المقنن في قانون الأوقاف الإندونيسي رقم 41/2004، إلى تحويل مؤسسات

1221 القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 بتاريخ 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12 مارس 2018.

1222.منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمويل التنمية المستدامة :إدماج الفاعلين المدنيين والدينيين، باريس، 2019، ص 33

دينية تقليدية إلى فاعلين اقتصاديين حقيقيين، ينشئون مستشفيات وجامعات ومشاريع زراعية دون الاعتماد على ميزانية الدولة1223

،وتنص المادتان 22 و23 من القانون الإندونيسي على إمكانية إنشاء صناديق وقفية إنتاجية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وتخضع لرقابة مزدوجة :رقابة دينية تتولاها مجلس الأوقاف الإندونيسي، ورقابة مالية تخضع لمعايير المحاسبة المعتمدة دوليا .وقد أفضى هذا النموذج إلى إنشاء أكثر من 5000 وقف منتج بحلول سنة 2020، تساهم في تمويل خدمات اجتماعية تستفيد منها ملايين العائلات الإندونيسية1224

وتمثل التجربة الثانية السنغال ونموذج المريدية الاقتصادية .تعد الطريقة المريدية السنغالية، المؤسسة على تعاليم الشيخ أحمدو بامبا، نموذجا استثنائيا في استيعاب القيم الصوفية كمحرك تنموي .فقد أنشأت المريدية شبكة اقتصادية ضخمة تمتد من الإنتاج الزراعي لحقول الفول السوداني إلى التجارة العابرة للحدود وإيداع الأموال في بنوك دولية .وقد رصد عالم الاجتماع شيخ أنتا بابو هذه الظاهرة مصطلحا عليها بالاقتصاد الديني، مشيرا إلى أن المريدية طورت آليات داخلية للحوكمة أشبه بالمؤسسات الاقتصادية الحديثة دون التخلي عن بنيتها الروحية1225

وما يميز التجربة المريدية هو قدرتها على تحويل القيمة الروحية إلى رأسمال اقتصادي عبر آليات متعددة :نظام الخدامة الذي يضمن مساهمة المريدين في الأنشطة الاقتصادية للطريقة، وشبكات الهجرة المنظمة التي تتيح للمريدين تأسيس أعمال تجارية في أوروبا وأمريكا مع تحويل جزء من أرباحهم إلى الطريقة الأم، وأخيرا نظام الإقراض الداخلي الذي يعمل وفق مبادئ التمويل الإسلامي خارج المنظومة البنكية التقليدية .وقد بلغ حجم الاقتصاد المريدي وفق تقديرات معاصرة نحو 12 في المائة من الناتج الداخلي السنغالي1226

وتتعلق التجربة الثالثة بتركيا ونموذج توظيف الطرق الصوفية في الدبلوماسية الثقافية .اتخذت الجمهورية التركية، رغم موروثها الكمالي العلماني، منحى براغماتيا في التعامل مع الطرق الصوفية في إطار سياستها الخارجية الناعمة .فالطريقة النقشبندية تستثمر في تعزيز النفوذ الثقافي التركي في آسيا الوسطى والبلقان، فيما تمول الوكالة التركية للتعاون والتنسيق المعروفة باسم تيكا مشاريع ترميم الأضرحة الصوفية في مناطق النفوذ التركي بوصفها أدوات للقوة الناعمة1227

وقد بلغ حجم الاستثمار التركي في ترميم وصيانة الأضرحة الصوفية في الدول الإسلامية خارج تركيا نحو 240 مليون دولار خلال الفترة 2015-2022، مع تركيز خاص على مناطق آسيا الوسطى ودول البلقان وشمال إفريقيا .ويقدم هذا النموذج درسا ثمينا لفهم كيفية توظيف الإرث الصوفي في السياسة الخارجية وتعزيز مكانة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي1228

ويمكن للمغرب أن يستفيد من هذه التجربة في تعزيز مكانته بوصفه مرجعا روحيا لإفريقيا جنوب الصحراء، خاصة عبر شبكات الطريقتين التيجانية والقادرية اللتين تنتشران في أكثر من 15 دولة إفريقية .وقد كانت لمشروع وكالة الإسلام الإفريقي الذي طرح في إطار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2018 خطوة في هذا الاتجاه، لكنها لم تكتمل بعد كإطار مؤسساتي متكامل1229

وتكشف هذه التجارب المقارنة الثلاث عن قاسم مشترك مفاده أن نجاح توظيف القيم الدينية والصوفية في التنمية لم يكن وليد المصادفة، بل نتاج إصلاح قانوني مقصود أعاد تعريف الوضعية المؤسسية للمؤسسة الدينية داخل النظام الاقتصادي والسياسي .وهو بالضبط ما يطلبه الإصلاح المغربي من زوايا وطرق صوفية عريقة، حيث تتوفر شروط أولية مهمة للنجاح :استقرار سياسي، شرعية ملكية ضامنة، تعدد طرق صوفية ذات تاريخ، وحضور إقليمي ودولي مهم.

1223. Indonesian Law No. 41/2004 on Waqf, State Gazette No. 159/2004, Articles 5 and 16.

1224. قانون الوقف الإندونيسي رقم 41/2004، المادتان 22 و23 المتعلقتان بالوقف الإنتاجي، الجريدة الرسمية الإندونيسية عدد 159/2004

1225. Cheikh Anta Babou, Fighting the Greater Jihad: Amadu Bamba and the Founding of the Muridiyya of Senegal, Ohio University Press, Athens, 2007, p. 188.

1226. محمد بن عبد الكريم، الطريقة المريدية السنغالية ونموذج الاقتصاد الديني، مجلة دراسات إفريقية، عدد 31، الجزائر، 2018، ص 89

1227. Soner Cagaptay, The New Sultan: Erdogan and the Crisis of Modern Turkey, I.B. Tauris, London, 2017, p. 89.

1228. الوكالة التركية للتعاون والتنسيق)تيكا(، التقرير السنوي للأنشطة الثقافية والدينية، أنقرة، 2022، ص 41

1229. مشروع قانون رقم 41.18 المتعلق بإحداث وكالة الإسلام الإفريقي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2018

وتجدر الإشارة إلى تجربة إقليمية أخرى ذات صلة وثيقة بالحالة المغربية، وهي تجربة الإمارات العربية المتحدة في إطلاق مبادرات روحية متعددة تجمع بين البعد الديني والبعد التنموي .فقد أسست الإمارات سنة 2014 منتدى تعزيز السلم الذي يجمع علماء ومثقفين من العالم الإسلامي، ووظفت هذه المبادرة لتعزيز صورتها بوصفها مركزا للوسطية الإسلامية .كما طورت منظومة الوقف الإنتاجي عبر هيئة الأوقاف وشؤون القاصرين بدبي، التي تدير أصولا وقفية تتجاوز قيمتها 15 مليار درهم إماراتي، يعاد توظيفها في مشاريع تنموية متنوعة .ويتيح هذا النموذج درسا للمغرب في كيفية الجمع بين الإشعاع الروحي والفعالية الاقتصادية.

وعلى الصعيد الأوروبي، يمكن استحضار تجربة فرنسا وبلجيكا في التعامل مع المؤسسات الدينية المسيحية كفاعل تنموي .فالكنيسة الكاثوليكية، رغم الفصل الدستوري بين الدين والدولة في هذه البلدان، تحتفظ بإطار قانوني خاص يتيح لها إدارة أوقافها وممتلكاتها العقارية وأنشطتها الاجتماعية ضمن منظومة الكنائس المعترف بها .وقد طورت هذه البلدان نظام الكاريتاس الذي يدير شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية الممولة جزئيا من الدولة وجزئيا من الأوقاف الكنسية .ويقدم هذا النموذج تصورا قانونيا قابلا للنقل إلى السياق المغربي، يحترم خصوصية المؤسسة الدينية ويتيح في الوقت نفسه إدماجها في منظومة الخدمات الاجتماعية الوطنية.

المطلب الثاني :ملامح نموذج تنموي صوفي المرجعية في السياق المغربي

انطلاقا من التحليل السابق للموارد القيمية والعوائق المؤسساتية والتجارب المقارنة، يتبلور في الأفق ملامح نموذج تنموي ممكن يوظف القيم الصوفية في صياغة سياسات التنمية المغربية .ويصاغ هذا النموذج المقترح على ثلاثة مستويات متداخلة :المستوى التشريعي، والمستوى المؤسسي، والمستوى المنهجي المفاهيمي .وفي ما يلي تفصيل لكل مستوى من هذه المستويات الثلاثة.

أولا على المستوى التشريعي، تقتضي عملية الاستثمار الفعلي للرصيد الصوفي جملة من الإصلاحات القانونية المتكاملة .أولاها إصدار قانون خاص بالطرق الصوفية يحدد وضعيتها القانونية بوضوح، ويعرف الزاوية بوصفها مؤسسة ذات منفعة عامة إذا توفرت فيها معايير التدبير الشفاف والخدمات الاجتماعية الموثقة، على غرار نظام الجمعيات ذات النفع العام المعمول به في بعض التشريعات الأوروبية .وثانيتها تعديل قانون الأوقاف الحالي ليتيح إنشاء صناديق الوقف التنموي التابعة للطرق الصوفية، مع توفير نظام ضريبي تحفيزي للتبرعات الموجهة لهذه الصناديق.

وثالثها، وهي الأكثر ابتكارا، استحداث صيغة عقد الشراكة التنموية مع المؤسسات الصوفية في إطار منظومة الجماعات الترابية .فبدلا من تعامل السلطات المحلية مع الزوايا كمستفيدات من الدعم العمومي، يمكن تأطير هذه العلاقة بموجب عقود شراكة ثنائية الاتجاه :تلتزم بموجبها الزاوية بتقديم خدمات محددة وقابلة للقياس، كالتعليم القرآني وتربية الحرف التقليدية والرعاية الاجتماعية، مقابل حصولها على دعم مادي ومعنوي من الجماعة الترابية في إطار شفاف ومحاسب .وهذه الصيغة التعاقدية تتوافق مع روح الفصل 139 من دستور 2011 الذي يكرس مبدأ التشارك في صياغة السياسات التنموية[1230]

ثانيا على المستوى المؤسسي، يستلزم النموذج التنموي الصوفي إنشاء مجلس وطني للطرق الصوفية، لا بوصفه هيئة دينية تابعة لوزارة الأوقاف، بل بوصفه هيئة استشارية ذات صفة عمومية تمثل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي هيئة المشاورات البرلمانية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية .ويلزم هذا المجلس بنشر تقرير سنوي حول المساهمات التنموية للطرق الصوفية، بمنهجية قياس مقننة تتيح إدراج هذه المساهمات في الحسابات الوطنية وفي منظومة مؤشرات التنمية المستدامة.

ويمكن أن يستلهم هذا المجلس بنيته من تجارب مماثلة كالمجلس الأعلى للحرف التقليدية والمجلس الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي، اللذين يجمعان بين التمثيلية القطاعية والصلاحيات الاستشارية الفعالة .ويفضل أن يضم هذا المجلس ممثلين عن مختلف الطرق الصوفية المغربية، وخبراء أكاديميين في التصوف والقانون والتنمية، وممثلين عن الإدارات العمومية المعنية، فضلا عن ممثلين عن المجتمع المدني[1231]

1230.الفصل 139 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، المتعلق بمبدأ المشاركة الترابية، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر

1231.المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب :من أجل تحويل بنيوي للاقتصاد والمجتمع، الرباط، 2021، ص 56

ثالثا على المستوى المنهجي المفاهيمي، يقترح هذا البحث تبني مفهوم التنمية الروحانية المتكاملة بوصفه إطارا جامعا يضاف إلى المؤشرات التقليدية للتنمية .ويتطلب هذا الإطار تطوير أدوات قياس جديدة تكون قادرة على رصد الإسهام الفعلي للقيم الصوفية في مؤشرات التنمية البشرية، من خلال إدماج مؤشرات الرأسمال الروحاني والاجتماعي ضمن المنظومة الإحصائية الوطنية.

ويستلهم هذا الاقتراح تجارب رائدة في قياس السعادة والرفاهية خارج حدود المعادلة الاقتصادية الصرفة، كما في نموذج ناتج السعادة الإجمالي الذي ابتكرته مملكة بوتان، والتجارب الاسكندنافية في قياس الرأسمال الاجتماعي .وقد بدأت بعض الأكاديميات المغربية المتخصصة تعير انتباهها لهذا المسار، إذ يعمل مركز دراسات التراث بجامعة القاضي عياض بمراكش على صياغة مؤشرات لقياس الرأسمال الروحاني في إطار بحث متعدد التخصصات[1232]

وقد رصد تقرير التنمية البشرية للمغرب الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2023 أن المغرب يحتل المرتبة 121 على المستوى العالمي في مؤشر التنمية البشرية التقليدي، غير أن إدماج المؤشرات الثقافية والروحية يرفع ترتيبه بنحو 15 مرتبة في المؤشرات المستحدثة للتنمية المتعددة الأبعاد .وهو ما يكشف عن الإمكانات الكامنة في تطوير أدوات قياس بديلة تستحضر الموروث القيمي والروحي للأمة[1233]

ويعمل مركز دراسات التراث بجامعة القاضي عياض بمراكش حاليا على مشروع بحثي متعدد التخصصات يستهدف صياغة مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس الرأسمال الروحاني في المناطق ذات الحضور الصوفي الكثيف .وتشمل هذه المؤشرات مستويات التضامن الاجتماعي وحجم التحويلات الخيرية والمشاركة في الأنشطة المجتمعية وكثافة الشبكات الاجتماعية .وتمثل هذه المؤشرات نواة أولى لإطار قياس وطني قابل للتطوير[1234]

وفي السياق نفسه، أوصت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد في تقريرها الصادر سنة 2021 بضرورة إدماج البعد القيمي في صياغة النموذج التنموي الوطني، معتبرة أن التنمية لا يمكن أن تختزل في مؤشرات اقتصادية مجردة، بل تحتاج إلى استحضار البعد الإنساني والقيمي والروحي .وقد خصصت اللجنة فصلا كاملا في تقريرها لمسألة القيم بوصفها رافعة أساسية للتحول البنيوي المنشود[1235]

وفي نهاية المطاف، إن النموذج التنموي الذي يعلي من شأن القيم الصوفية ليس ترفا فكريا أو نوستالجيا نحو الماضي، بل هو مراهنة معقولة على أن الاستدامة التنموية الحقيقية لا تتحقق بالمعادلات الاقتصادية وحدها، بل تستلزم جذرا قيميا عميقا يربط الفرد بمجموعته ويضفي على السعي نحو التنمية معنى يتجاوز الحساب المادي .والتصوف المغربي، بثقله التاريخي وشبكاته الاجتماعية وقيمه الإنسانية الرفيعة، قادر على أن يكون ذلك الجذر، شريطة أن توفر له الدولة البيئة القانونية والمؤسساتية الكفيلة بتحوله من إرث راكد إلى طاقة تنمية دافعة.

ولا تخفى أهمية البعد الجهوي في تنزيل هذا النموذج التنموي الصوفي المرجعية .فالمغرب، بفضل دستور 2011 ومنظومة الجهوية المتقدمة، يتيح هامشا واسعا لتطوير صيغ خصوصية على مستوى كل جهة بحسب طبيعة الحضور الصوفي فيها .فمنطقة فاس مكناس تتميز بحضور قوي للزوايا المرتبطة بمولاي إدريس، فيما تتميز جهة سوس ماسة بإرث الجزولية، وجهة درعة تافيلالت بإشعاع الزاوية الناصرية .ويتيح هذا التنوع الجهوي تطوير برامج تنموية متمايزة ترتكز على الخصوصيات الثقافية والروحية لكل منطقة، في إطار يحترم التنوع ويعزز الانتماء الجامع.

وعلى الصعيد الدولي، يحوز المغرب أوراقا مهمة للريادة في مجال الدبلوماسية الروحية الصوفية .فالطريقة التيجانية المغربية الأصل تنتشر في أكثر من 30 دولة إفريقية وآسيوية، ويقدر عدد منتسبيها بالعشرات الملايين عبر العالم .ويمكن للمغرب أن يبني على هذا الإشعاع الروحي لتطوير شراكات تنموية مع الدول الإفريقية، تجمع بين البعد الديني والبعد الاقتصادي والثقافي .وقد بدأ

1232. Nelly Amri, "Spiritual Capital and Development Indicators: A Conceptual Framework," Journal of Islamic Studies, vol. 33, no. 2, 2022, p. 201.

1233. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للمغرب 2023، الرباط، 2023، ص 87.

1234. مركز دراسات التراث، جامعة القاضي عياض، مراكش، مشروع قياس الرأسمال الروحاني في السياق المغربي، تقرير وسيط، 2022، ص 12.

1235. تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، الرباط، أبريل 2021، الفصل الخامس المتعلق بالبعد القيمي للتنمية.

تفعيل بعض هذه الجوانب عبر مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة التي تأسست سنة 2015، إلا أن البعد التنموي لهذه الشراكات لا يزال محدودا ويحتاج إلى تطوير منهجي.

وفي ما يتعلق بالتمويل، يستلزم النموذج التنموي الصوفي المقترح هندسة مالية متعددة المصادر تجمع بين التمويل العمومي والتبرعات الخاصة والشراكات الدولية. ويمكن استحداث صندوق وطني لدعم الشأن الصوفي بتمويل مختلط، يجمع بين مساهمة الدولة من ميزانية وزارة الأوقاف، وعوائد الأحباس الصوفية المعاد تنظيمها، والتبرعات المعفاة من الضرائب وفق نظام جبائي تحفيزي، ومساهمات الشركاء الدوليين المهتمين بالحوار الديني والتنمية. ويمكن لهذا الصندوق أن يمول مشاريع تنموية محددة الأهداف، مع ضمان شفافية كاملة في التدبير ومحاسبة دورية تخضع لرقابة المجلس الأعلى للحسابات.

ولا يكتمل هذا النموذج التنموي الصوفي إلا بإدراج بعد البحث العلمي والتكوين الأكاديمي. ويتطلب ذلك إنشاء كرسي جامعي للدراسات الصوفية والتنمية في إحدى الجامعات المغربية الكبرى، يجمع بين التخصصات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ويوفر إطارا مؤسساتيا لإنتاج المعرفة المنهجية حول الحقل الصوفي وآثاره التنموية. كما يستلزم تطوير ماستر متخصص في حوكمة المؤسسات الدينية ودكتوراه في القانون الديني المقارن، بهدف تكوين كوادر بشرية قادرة على إدارة الإصلاحات المقترحة في المستقبل.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن إشكالية توظيف منظومة القيم الصوفية في النموذج التنموي المغربي تشكل قضية مركبة تتقاطع فيها الأبعاد القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والثقافية. وقد تبين أن المنظومة الدستورية المغربية، ولا سيما دستور 2011، توفر الأرضية المعيارية اللازمة لتشريع يعترف بالبعد التنموي للمؤسسة الصوفية، دون الحاجة إلى قطيعة مع مبادئ دولة القانون والحياد المؤسسي. غير أن هذه الأرضية الدستورية لم تترجم بعد إلى منظومة تشريعية متكاملة تنظم الوضعية القانونية للطرق الصوفية وتؤطر دورها التنموي.

وعلى صعيد المعطيات التاريخية والمؤسساتية، كشفت الدراسة عن أن التصوف المغربي يمثل رصيدا حضاريا حيا يتجاوز في بعده الوظيفي حدود الإطار الروحاني إلى فضاء مؤسسي اجتماعي وتنموي. فهو يحمل في ثناياه قيم التضامن الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة ومبادئ الوسطية والتسامح وإدارة التعدد، وهي قيم تتقاطع مع أهداف التنمية الشاملة التي أرستها خطط التنمية الوطنية وأجندة 2030 الأممية على حد سواء. كما أن الموروث الثقافي غير المادي المرتبط بالتصوف يشكل أصلا اقتصاديا بالغ الأهمية في إطار استراتيجية التنمية الجهوية.

بيد أن الدراسة أثبتت في الوقت ذاته أن هذا الرصيد يظل محاصرا بين ضفتين من العوائق لا يمكن تجاوزهما بالخطاب المثالي وحده: ضفة العوائق التشريعية الخارجية المتمثلة في فراغات قانون الجمعيات وتدبير الأحباس وغياب الاعتراف بخدمات الزوايا ذات المنفعة العامة، وضفة الإشكاليات الحوكمية الداخلية المتعلقة بشفافية التدبير المالي والتمثيلية المؤسسية وبناء التوافق الداخلي في الحقل الصوفي. ويشكل الجمع بين هذين الإصلاحين، الخارجي والداخلي، شرطا مزدوجا لازما لتحرير الطاقة التنموية الكامنة في المؤسسة الصوفية.

وبخصوص التجارب الدولية، أبرزت الدراسة أن نماذج إندونيسيا والسنغال وتركيا تثبت إمكانية تطوير صيغ ناجحة لإدماج الفاعلين الدينيين في منظومة التنمية عبر أطر قانونية مصممة بعناية. وقد كشفت هذه التجارب عن أن نجاح توظيف القيم الدينية والصوفية في التنمية لم يكن وليد المصادفة، بل نتاج إصلاح قانوني مقصود أعاد تعريف الوضعية المؤسسية للمؤسسة الدينية داخل النظام الاقتصادي والسياسي. وهو ما يطلبه الإصلاح المغربي من زوايا وطرق صوفية عريقة.

كما أثبتت الدراسة أهمية البعد الإقليمي والدولي في تنزيل النموذج التنموي الصوفي المرجعية. فالمغرب لا يستطيع أن يطور نموذجه التنموي في عزلة عن محيطه الإقليمي والدولي، بل يحتاج إلى استثمار شبكاته الصوفية الممتدة في إفريقيا وآسيا وأوروبا، لتعزيز إشعاعه الروحي والاقتصادي. ويتقاطع هذا التوجه مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة في تعزيز شراكاتها الجنوب جنوب،

خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تنتشر فيها الطرق الصوفية المغربية الأصل .ويمكن لهذه الشبكات أن تتحول إلى أداة دبلوماسية ناعمة تخدم المصالح المغربية وتعزز موقعه التفاوضي في المحافل الدولية.

وفي ضوء هذه الخلاصات، تقدم الدراسة عدة توصيات أساسية تشكل خارطة طريق للإصلاح المنشود .أولها إصدار قانون خاص بالطرق الصوفية يحدد وضعيتها القانونية ويعترف بطابعها التنموي، مع توفير حوافز ضريبية للتبرعات الموجهة لأنشطتها ذات النفع العام، .وثانيها إصلاح منظومة الأحباس الصوفية عبر استحداث صناديق وقفية إنتاجية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة على غرار النموذج الإندونيسي .وثالثها إنشاء مجلس وطني للطرق الصوفية بوصفه هيئة استشارية ذات صفة عمومية تساهم في صياغة السياسات التنموية .ورابعها تطوير عقود الشراكة التنموية بين الجماعات الترابية والمؤسسات الصوفية في إطار القانون التنظيمي للجماعات.

وخامسها استحداث منظومة وطنية لقياس الرأسمال الروحاني والاجتماعي ضمن المؤشرات الإحصائية الوطنية، بما يتيح إدراج المساهمات الصوفية في التنمية ضمن الحسابات الوطنية، .وسادسها تعزيز التعاون الدولي للمغرب في مجال الدبلوماسية الروحية عبر تفعيل مشروع وكالة الإسلام الإفريقي وتطوير شبكات التعاون مع الدول الإفريقية ذات الحضور الصوفي المغربي .وسابعها تطوير منظومة تكوينية متخصصة تجمع بين العلوم الشرعية وعلوم الحوكمة والتدبير، بهدف تأهيل كوادر قادرة على إدارة الزوايا والمؤسسات الصوفية وفق معايير الشفافية والفعالية الحديثة.

ورغم محدودية هذه الدراسة التي اقتصرت على مقاربة تحليلية وصفية دون الدخول في دراسات ميدانية كمية مفصلة، فإنها تفتح آفاقا بحثية واعدة تتعلق بدراسة الأثر الاقتصادي الفعلي للأنشطة الصوفية على التنمية المحلية في الجهات ذات الكثافة الصوفية العالية، وبتحليل العلاقة بين القيم الصوفية ومؤشرات التماسك الاجتماعي وانخفاض الجريمة، فضلا عن تقييم فعالية الشراكات المحتملة بين الزوايا والمنظمات الدولية للتنمية .كما تستدعي دراسة مقارنة معمقة مع تجارب الدول الإسلامية الأخرى التي طورت نماذج لإدماج المؤسسات الدينية في التنمية، كماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإيران.

وفي خلاصة المطاف، يمكن القول إن سؤال توظيف القيم الصوفية في التنمية المغربية ليس سؤالا لاهوتيا يجيب عنه الفقهاء وحدهم، ولا سؤالا أنثروبولوجيا يجيب عنه الباحثون في التراث وحسب .إنه في صميمه سؤال قانوني ومؤسساتي وسياسي، يتعلق بقدرة الدولة المغربية على تصميم أطر تنظيمية ذكية تحول الموروث الروحاني من ذاكرة جماعية مبجلة إلى رافعة تنموية فعالة. وفي جواب هذا السؤال تكمن واحدة من أجرأ التجارب التي يمكن للنموذج المغربي أن يقدمها للعالم في القرن الحادي والعشرين.

ولا يفوتنا الإشارة في ختام هذه الدراسة إلى أن نجاح أي مسار إصلاحي في هذا المجال يستلزم بالضرورة حوارا وطنيا واسعا يشارك فيه مختلف الفاعلين المعنيين :ممثلو الزوايا والطرق الصوفية، علماء الدين، أكاديميو القانون والاقتصاد والاجتماع، فاعلو المجتمع المدني، الإدارات العمومية المختصة، الفاعلون السياسيون والبرلمانيون .ومن شأن مثل هذا الحوار أن يضمن صياغة إصلاحات منسجمة مع الواقع الفعلي للحقل الصوفي وقادرة على الاستمرار عبر التحولات السياسية المحتملة .كما يضمن إشراك الزوايا نفسها في تصميم النموذج التنموي المقترح بدلا من فرض حلول من خارجها، وهو ما يعد شرطا أساسيا لقبول هذه الإصلاحات والتزام الفاعلين الصوفيين بتنفيذها.

وفي المنظور الاستراتيجي البعيد، يمكن القول إن الإصلاح المنشود في الحقل الصوفي يمكن أن يشكل جزءا من إعادة تعريف أوسع للعلاقة بين الدولة والمجتمع في المغرب .فمنذ مطلع الألفية الثالثة، شهد المغرب تحولات عميقة شملت الانفتاح الديمقراطي والإصلاحات الدستورية والتنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة .وتشكل إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمؤسسة الصوفية حلقة مكملة لهذا المسار، تتيح للنموذج التنموي المغربي أن يستفيد من ثروة مهملة لقرون طويلة، ويعكس في الوقت نفسه قدرة المنظومة السياسية على تجديد ذاتها واستيعاب موروثها الحضاري في مشروع تحديثي متكامل.

قائمة المراجع

أولا :النصوص القانونية

.دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011 -

ظهير شريف رقم 1.58.376 الصادر في 15 نونبر 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 2404 بتاريخ 27 - نونبر 1958.

.ظهير 13 يوليو 1913 المتعلق بتنظيم الأحباس بالمغرب -

القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 7 يوليو 2015، الجريدة - الرسمية عدد 6440.

القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 بتاريخ 22 فبراير - 2018، الجريدة الرسمية عدد 6655

.المرسوم رقم 2.05.1017 المتعلق بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجريدة الرسمية عدد 5346 بتاريخ 15 يونيو 2005 -

- Indonesian Law No. 41/2004 on Waqf, State Gazette No. 159/2004.

اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي المعتمدة في 17 أكتوبر 2003، المصادق عليها بموجب الظهير الشريف رقم - 1.06.103 بتاريخ 23 مارس 2006.

ثانيا :المؤلفات والكتب

.العروي عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة التاسعة، 2011 -

،التوفيق أحمد، مؤسسة الزاوية في المغرب :قراءة في التاريخ والوظيفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط - 2012.

.البقالي محمد، الأوقاف بين النص القانوني والممارسة المؤسساتية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2019 -

.بنكيران عبد الإله، الحركة الصوفية في المغرب :المسار التاريخي والوظائف الاجتماعية، دار الأمان، الرباط، 2014 -

،ضريف محمد، المؤسسة الدينية بالمغرب :من الوحدة المعيارية إلى التعدد الوظيفي، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة -

الفاسي الفهري عبد الكبير، التضامن الاجتماعي في الفقه الإسلامي وتجلياته في الممارسة الصوفية المغربية، مطبعة النجاح - الجديدة، الدار البيضاء، 2016.

.القدوري عبد المجيد، الزوايا وسؤال الحداثة في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2015 -

.المنوني محمد، حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2008 -

.المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 -

.زغل مالك، الإسلام السياسي والمؤسسة الدينية في المغرب العربي، دار التنوير، بيروت، 2013 -

- Babou Cheikh Anta, Fighting the Greater Jihad: Amadu Bamba and the Founding of the Muridiyya of Senegal, Ohio University Press, Athens, 2007.

- Cagaptay Soner, The New Sultan: Erdogan and the Crisis of Modern Turkey, I.B. Tauris, London, 2017.

- Cornell Vincent, Realm of the Saint: Power and Authority in Moroccan Sufism, University of Texas Press, Austin, 1998.

- Gellner Ernest, Muslim Society, Cambridge University Press, Cambridge, 1981.

- Kuran Timur, Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism, Princeton University Press, Princeton, 2004.

- Tozy Mohamed, Monarchie et Islam politique au Maroc, Presses de Sciences Po, Paris, 1999.

ثالثا :المقالات والدراسات

- العمراني عبد الحي، "التعدد المؤسساتي في الحقل الصوفي المغربي"، مجلة المناهل، عدد 102، الرباط، 2019.

- المغراوي محمد، "السماع الصوفي بين التعبير الروحي والصناعة الثقافية"، مجلة عالم الفكر، عدد 47، الكويت، 2018.

- بن عبد الكريم محمد، "الطريقة المريدية السنغالية ونموذج الاقتصاد الديني"، مجلة دراسات إفريقية، عدد 31، الجزائر، 2018.

- بنعلي أسماء، "الحكامة الداخلية للزوايا المغربية :دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020.

- Amri Nelly, "Spiritual Capital and Development Indicators: A Conceptual Framework," Journal of Islamic Studies, vol. 33, no. 2, 2022.

- Giunchi Elisa, "Managing Religious Diversity in Morocco: The Case of Sufi Brotherhoods," Mediterranean Politics, vol. 24, no. 4, 2019.

- Maghraoui Driss, "The Strengths and Limits of Religious Reform in Morocco," Mediterranean Politics, vol. 14, no. 2, 2009.

- Woodberry Robert, "The Missionary Roots of Liberal Democracy," American Political Science Review, vol. 106, no. 2, 2012.

رابعا :التقارير الرسمية والمؤسساتية

- المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التقرير السنوي حول واقع الشأن الديني بالمغرب، الرباط، 2022.

- وزارة الثقافة المغربية، اللائحة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي، الرباط، 2021.

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الاستراتيجية الوطنية للسياحة الثقافية 2020-2030، الرباط، 2021.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب :من أجل تحويل بنيوي للاقتصاد والمجتمع، الرباط، 2021.

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للمجلس، الرباط، 2023.

- تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، الرباط، أبريل 2021.

- مؤسسة فاس سايس، التقرير السنوي لمهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية، فاس، 2023.

- مركز دراسات التراث، جامعة القاضي عياض، مراكش، مشروع قياس الرأسمال الروحاني في السياق المغربي، تقرير وسيط، 2022.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020 :الحدود التالية، التنمية البشرية والأنثروبوسين، نيويورك، 2020.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للمغرب 2023، الرباط، 2023.

- البنك الدولي، التمويل الإسلامي :محرك للازدهار المشترك؟، واشنطن، 2015.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمويل التنمية المستدامة :إدماج الفاعلين المدنيين والدينيين، باريس، 2019.

- Erasmus University Rotterdam, Centre for Cultural Economics, Cultural Heritage and Poverty Reduction in Rural Communities, Rotterdam, 2018.

- الوكالة التركية للتعاون والتنسيق)تيكا(، التقرير السنوي للأنشطة الثقافية والدينية، أنقرة، 2022.